الحدود الوطنية وقضايا السيادة في ظل الصراعات الاقليمية

م. د. رسل ياسين مزعل
الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الهندسية
ا.د. حيدر زهير جاسم
في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين

ملخص

تتناول الدراسة تآكل مرتكزات النظام الدولي المعاصر، المتمثلة في الحدود الوطنية والسيادة الويستفالية، نتيجة تصاعد الصراعات الإقليمية وتصاعد دور الفاعلين من غير الدول. يهدف البحث إلى تحليل كيفية اختراق تلك الحدود وتقويض الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول، لاسيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتفترض الدراسة أن النزاعات الراهنة تضعف السيطرة المادية للدولة، مما يفتح المجال للتدخلات الخارجية. وباستخدام مناهج استنباطية واستقرائية ومقتربات تحليلية مقارنة، تسعى الدراسة لتقديم إطار نظري وعملي يساعد صناع القرار على وضع استراتيجيات فعالة لحماية كيان الدولة الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي في مواجهة التهديدات الأمنية والسيبرانية المتنامية.

الكلمات المفتاحية: (السيادة الوطنية، الحدود الوطنية، الصراعات الإقليمية، الفاعلون من غير الدول، السيادة الويستفالية)

National Borders and Sovereignty Issues in the Context of Regional Conflicts

Dr. Rusl Y. Mazal

Dr. Prof. hayder Z. Jasim

Abstract

This study examines the erosion of the contemporary international regime's pillars, namely national borders and Westphalian sovereignty, resulting from escalating regional conflicts and the rising influence of non-state actors. The research aims to analyze the mechanisms through which these borders are breached, and the political and economic independence of states is undermined, particularly in the Middle East and Africa. It posits that current conflicts weaken the state's physical control, thereby facilitating foreign intervention. By employing deductive and inductive methodologies alongside comparative analytical approaches, the study seeks to provide a theoretical and practical framework to assist policymakers in formulating effective

Keywords: (National Sovereignty, National Borders, Regional Conflicts, Non-State Actors, Westphalian Sovereignty).

مقدمة

تُعد الحدود الوطنية والسيادة من أهم المرتكزات التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر، والتي كرّسها مبدأ وستفاليا (Westphalian principle) للدولة القومية، فالحدود ليست مجرد خطوط جغرافية، بل تعد الإطار الذي تُمارَس ضمنه السلطة المطلقة للدولة، فضلا عن كونها التعبير المادي عن السيادة. إلا أن هذا المفهوم يواجه تحديات غير مسبوقة في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة، لاسيما مع تصاعد حدة الصراعات الإقليمية التي تعمل كقوة تعرية مباشرة وغير مباشرة لهذه الركائز.

تشهد المناطق المضطربة في العالم، لا سيما الشرق الأوسط وأفريقيا، تحولًا في طبيعة التهديدات، اذ لم تعد محصورة في النزاعات بين الدول، بل امتدت لتشمل فاعلين من غير الدول (Non-state Actors) والجماعات العابرة للحدود، الامر الذي يضع الحدود موضع اختراق دائم، ومن ثم يهدد المظهر العملي للسيادة.

أولا: أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من زاويتين رئيسيتين:

١. الأهمية النظرية: تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالدراسات الحدودية والسيادية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، عن طريق تقديم تحليل واضح لتأثير البيئة الإقليمية المضطربة على مفاهيم راسخة كـ "حرمة الحدود" و"مبدأ عدم التدخل".

٢. الأهمية العملية: تُسلط الضوء على الأخطار المحدقة بكيان الدولة الوطنية في المناطق الساخنة، مما قد يُفيد صانعي القرار والمنظمات الإقليمية والدولية في وضع استراتيجيات أكثر فعالية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والسيادة الوطنية للدول المتضررة.

ثانيا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتي:

١. تحديد الأنماط المختلفة التي تستخدمها الصراعات الإقليمية لتقويض الحدود الوطنية (مثل إنشاء مناطق النفوذ أو اختراقها عن طريق التهديدات الداخلية والخارجية).

٢. توضيح تأثير الكيانات الداخلية والخارجية في تهديد السيادة والامن الوطني.

٣. تحليل انعكاسات الصراعات على جوانب السيادة المختلفة للدولة (السياسية، الاقتصادية، الأمنية).

ثالثا: إشكالية الدراسة: تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: "إلى أي مدى تؤدي الصراعات والتدخلات الإقليمية في تآكل مفهوم السيادة الوطنية للدول المستهدفة، وما أبرز الآليات التي تتبعها تلك الصراعات لتهديد الحدود الوطنية المعترف بها دوليًا؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الاتية:

١. ما أبرز التحديات الأمنية والقانونية التي تواجه الحدود الوطنية في ظل النزاعات الإقليمية؟

٢. كيف تؤثر الصراعات الإقليمية على قدرة الدول على ممارسة سيادتها الاقتصادية واتخاذ قرارها السياسي المستقل؟

٣. ما الدور الفعال الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الدولية والإقليمية في دعم مبدأ السيادة للدول المتضررة؟

رابعا: فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن الصراعات الإقليمية الراهنة تُشكل التهديد الأبرز لمفهوم السيادة الويستفالية التقليدية، اذ تعمل تلك الصراعات على إضعاف السيطرة المادية للدولة على حدودها، مما يفتح الباب واسعًا أمام التدخلات الخارجية التي تُقوّض استقلالية القرار الوطني.

خامسا: مناهج الدراسة:

اعتمد الدراسة على المناهج والمقتربات الاتية:

١. المنهج الاستنباطي: اذ تم الانطلاق من القواعد القانونية الدولية العامة (مفهوم السيادة، حرمة الحدود، مبدأ عدم التدخل) وتطبيقها على الحالات الخاصة للصراعات الإقليمية، لتحليل مدى قانونية الانتهاكات وظواهر تآكل السيادة.
٢. المنهج الاستقرائي: اذ تم الانطلاق من دراسة حالات صراع إقليمي محددة (وقائع جزئية) ومظاهر تآكل السيادة والتهديدات الحدودية فيها، لاستخلاص تعميمات وأنماط بشأن آليات الاستهداف، وتقييم فاعلية الاستجابات الدولية والإقليمية.

اما المقتربات التي تم استخدامها هي:

١. المقترب الوصفي: لتعريف وتحديد المفاهيم الأساسية (الحدود، السيادة، الصراع الإقليمي) ووصف أنماط التهديد.
٢. المقترب التحليلي: لتفكيك العلاقة السببية بين الصراعات الإقليمية وآليات استهداف السيادة والحدود (المادية، الاقتصادية، السيبرانية).
٣. المقترب المقارن: للمقارنة بين استراتيجيات الدول أو فعالية آليات تسوية النزاعات الإقليمية والدولية المختلفة.

سادسا: منهجية الدراسة

لغرض تغطية الدراسة بكافة جوانبها تم تقسيمها الى ثلاث مباحث، كان المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للحدود والسيادة وتأثرهما بالصراعات الإقليمية وقسم الى مطلبين الاول مفهوم الحدود الوطنية ومقومات السيادة في القانون الدولي، اما الثاني طبيعة الصراعات الإقليمية وعلاقتها بتهديد الحدود والسيادة، في حين كان المبحث الثاني آليات استهداف الحدود والسيادة في سياق الصراعات الإقليمية المعاصرة الذي قسم أيضا الى مطلبين، كان الاول تحديات الحدود المادية والأمنية في زمن النزاعات اما الثاني مظاهر تآكل السيادة في ظل الأزمات والصراعات الإقليمية، اما المبحث الثالث الاستجابات الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات الحدود والسيادة الذي تم تناوله

بمطلبين أيضا ، الاول دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في إدارة الأزمات الحدودية، اما الثاني استراتيجيات الدول لتعزيز السيادة والحفاظ على الحدود، انتهاءً بالخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحدود والسيادة وتأثرهما بالصراعات الإقليمية

يمثل مفهومَا "الحدود" و"السيادة" الركيزتين الأساسيتين لبناء الدولة الوطنية الحديثة ونظام القانون الدولي برمته. فالحدود تُعد الإطار المكاني الذي يحدد نطاق سلطة الدولة، والسيادة تُعد التجسيد القانوني والفعلي لتلك السلطة. ومع ذلك، فإن هذه الثنائية الجوهرية تواجه تحديات وجودية متصاعدة في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة، لاسيما تصاعد حدة الصراعات الإقليمية.

لذلك من المهم إرساء الإطار النظري والمفاهيمي اللازم لفهم وتحليل الفرضية الرئيسة للدراسة. ولا بد من الإشارة الى التأصيل المفاهيمي للحدود الوطنية والسيادة في ضوء القانون الدولي، فضلا عن النشأة والمقومات والأبعاد الداخلية والخارجية لكل منهما، مع التركيز على العلاقة الجدلية بين الاعتراف الدولي بالحدود وممارسة السيادة الكاملة. ولا بد من تحديد طبيعة الصراع الإقليمي وأنماطه وأطرافه الفاعلة، والربط النظري بين تلك الصراعات وتهديدها المباشر لمبادئ القانون الدولي، كتقويض مبدأ عدم التدخل وتحدي ثبات الحدود وشرعية الاعتراف الدولي بها.

المطلب الأول: مفهوم الحدود الوطنية ومقومات السيادة في القانون الدولي

اولا: تعريف الحدود الوطنية (النشأة، الأنواع، الوظائف)

تُعد الحدود الدولية (International Borders) الخطوط الفاصلة التي تحدد النطاق الإقليمي للدولة، وتعد شرطاً لا غنى عنه لوجود الدولة في القانون الدولي (Brownlie,٢٠٠٣ p.87). نشأت الحدود الحديثة كأداة قانونية لتنظيم العلاقات بين الكيانات

السياسية بشكل واضح بعد صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، والذي كرس مبدأ الإقليمية والسيادة الحصرية داخل إقليم محدد(Krasner ,١٩٩٩ p.19).

تُصنف الحدود وفقًا لمعايير مختلفة، فتكون حسب النشأة والتكوين كالحدود الطبيعية (أنهار، جبال) أو حدود هندسية (خطوط مستقيمة)، او عن طريق الترسيم القانوني (حدود معاهدات، حدود هدنة، أو حدود إدارية سابقة). تتمثل وظيفتها الأساسية في الفصل القانوني والأمني، اذ إنها "تحدد مساحة الدولة الإقليمية وسلطتها القضائية" (Vallet, 2014,692).

ولطالما حظيت القضايا الإقليمية في القانون الدولي باهتمام وأهمية بالغين، اذ قُسِّمت أراضي كل دولة نتيجة الحروب وغيرها من أشكال التقسيم، فبقيت بعض المناطق تعاني من مشكلات موروثة ومستجدة. وتقع الحدود عادةً في المناطق الهامشية من الدولة وتُعد أحد مكونات السيادة. ورغم بُعدها عن العاصمة ومناطق التنمية الرئيسة، إلا أنها ترتبط أيضًا بقضايا النقل والتجارة، ففي قضايا الحدود التاريخية، اختارت بعض الدول توقيع معاهدات لحلّها، إلا أن بعضها لم يُطبَّق بشكل جيد. ووفقًا لمفهوم السيادة، يُمثل نطاق الإقليم نطاق تطبيق الولاية القضائية، أي اتجاه نطاق سيطرة الدولة. وتبدو مسألة الحدود تناقضًا بين دولتين، لكن بمجرد نشوئها، ستؤثر على المجتمع الدولي بأسره. وعادةً ما تُطلق أطراف النزاع على نفسها، في قضايا الحدود، اسم الضحايا حفاظًا على الأمن الإقليمي الوطني. وغالبًا ما تكون جميع الأدلة والتصريحات في صالحهم، ولا يرغب أيٌّ من الطرفين في تقديم تنازلات في قضايا السيادة. ولا تزال الحدود ذات أهمية بالغة في القانون الدولي، ويجب استخدامها للحفاظ على أمن البلاد والشعب (Yixuan Chen,2024, p.4).

ثانيا: مفهوم السيادة الوطنية

تُعّد السيادة الحق الحصري في ممارسة السلطة السياسية العليا (التشريعية، القضائية، التنفيذية) على منطقة جغرافية، أو على مجموعة من الأشخاص، أو على أنفسهم.(Ramona, Adela,2022, 293) كما انها تُعّد سلطة الدولة ذاتها، وليست منحة من الخارج، وتتحقق بوجود الدولة وتزول بزوالها. وتأتي أهمية السيادة للدولة في سيطرتها التامة على شؤونها الداخلية، وإعلانها في علاقاتها مع المجتمع الدولي، وبهذه الطريقة فقط، يمكنها منع أي تدخل أجنبي، وبناء علاقات مع المجتمع الدولي، ولا يقتصر نطاق السيادة على إقليم الدولة، بل توسع الدول ذات السيادة نطاقها عن طريق التشريعات والمعاهدات الدولية لحماية أمنها وشعبها. (Yixuan Chen,2024, p.5).

ويجب الإشارة هنا الى ثلاث مفاهيم للسيادة حسب التطور التاريخي وكالاتي: (Ramona, Adela,2022, 294)

١–النظرية الكلاسيكية للسيادة: طوّر الفيلسوف الفرنسي (جان جاك روسو) (١٧١٢–١٧٧٨) أفكارًا جديدة، اذ صاغ النظرية الكلاسيكية للسيادة بوضوح تام، استنادًا إلى العقد الاجتماعي في كتابه الشهير "العقد الاجتماعي". وصف (روسو) الشعب بأنه صاحب السيادة، وقادة الدولة بأنهم مسؤولون خاضعون يمكن عزلهم في أي وقت، وخلص (روسو)، في رأيه، إلى أنه بإبرام العقد الاجتماعي، يُنشأ كيان أخلاقي وجماعي كشخصية عامة تُسمى الدولة، مما يُميز بوضوح بين إرادة المجتمع والإرادة العامة وإرادة المواطنين. وتُفهم الإرادة العامة على أنها إرادة المجتمع بحد ذاتها، وهذه تحديدًا هي السيادة، وصرح (روسو) بأنه "لا يوجد قانون أساسي في الدولة لا يمكن إلغاؤه، بما في ذلك العقد الاجتماعي نفسه؛ لأنه إذا اجتمع جميع المواطنين لكسر هذا العقد بالتراضي، فلن يتمكن أحد من الشك في أنه تم كسره بشكل شرعي للغاية" في الأساس، يوضح مفهوم (روسو) بشكل أفضل كيفية إنشاء السيادة، وفي النهاية، إضفاء الشرعية

عليها من قبل المواطنين. ومن ثم، يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم ويمنحون الآخرين حقوقًا في اتخاذ القرارات نيابة عنهم، ولكن هذا التفويض يقوم على هدف مشترك وتنظيم وكفاءة، ويجب فهم هذا القيد بدقة بمعنى الحرية المفترضة، ويتم إضفاء الشرعية على السيادة على وجه التحديد عن طريق ذلك التنازل.

٢-السيادة الوطنية: اشترك الفقيه والفيلسوف الفرنسي (شارل مونتسكيو) (١٦٨٩-١٧٥٥) في مفهوم السيادة للشعب، فأدرج مفهوم الأمة في المجالين العلمي والسياسي، وربطه بمفهوم السيادة، مُنتجًا بذلك مفهومًا جديدًا، ألا وهو السيادة الوطنية. وفي كتابه "دروس في الفلسفة القانونية"، جادل الفيلسوف الإيطالي (جورجيو ديل فيكيو) قائلًا: "إن مفهوم السيادة يرتبط بمفهوم الدولة، فالدولة لا تكون كذلك، أو على الأقل ليست كذلك تمامًا، إذا كانت تفتقر إلى السيادة. أما ما يُسمى بالدول شبه السيادية، أي الدول الخاضعة للحماية أو الدول التابعة، فتُمثل صورًا غير كاملة للدولة".

٣-سيادة الشعب: قدّم الفيلسوف والسياسي الإنجليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) مقاربةً جديدةً لمفهوم السيادة. وفرض مبدأ سيادة الشعب كأساسٍ لمكافحة مظاهر الاستبداد في تحقيق سلطة الدولة. وفي معرض دفاعه عن هذا المفهوم في كتابه "رسالتان في الحكومة"، أشار (لوك) إلى أنه، بناءً على حقوقه السيادية، "يعهد الشعب بممارسة سلطة الدولة إلى المجلس التشريعي الذي ينتخبه بنفسه، وبعد هذا التفويض، لا يفقد الشعب سيادته، وفي حالة الضرورة، يحق للشعب: إلغاء العقد الاجتماعي؛ عزل أو إقالة أو تعديل تشكيلة ممثليه في إطار سلطة الدولة؛ الثورة"، فالسيادة الشعبية تمثل المبدأ القائل بأن السلطات العامة للدولة تنبع من منح الشعب السلطة بتنازل، وربما تُمثل المبدأ الأساسي في النظرية الدستورية الحديثة، إذ تضع السلطة الدستورية الكاملة في أيدي الشعب عمومًا بدلًا من أيدي بعض القضاة أو الملوك أو النخبة السياسية.

وفي رؤية البروفيسور (آي. ديليانو)، الموضحة في كتابه "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية"، تُمثل السيادة صفة قوة الدولة، التي تُمكّنها من اتخاذ أي قرار سياسي، أو قانوني، أو عسكري، أو اقتصادي في جميع الشؤون الداخلية والخارجية، دون أي تدخل من أي سلطة أخرى. كما يُؤكد في دراسة "المؤسسات والإجراءات الدستورية" أن "السيادة ليست كلمة سحرية أو قوة خفية أو خارقة؛ بل تعد تعبير عن حق الدولة في اتخاذ القرارات بنفسها، في المقال العلمي "مفهوم السيادة ومحتواها"، يخلص (ف. بوشاكاش) إلى أن "مفهوم السيادة قد عُرّف بطرق لا تُحصى، وصاغه الفلاسفة والقانونيون في سياقات مختلفة، وتبقى الفكرة الأساسية واحدة دائمًا، وهي أن سيادة الدولة تجمع عنصرين لا ينفصلان: سيادة السلطة داخل الدولة، واستقلالها عن القوى الأخرى. السيادة هي "السلطة العليا التي يمنحها الشعب للدولة عن طريق أشكال ديمقراطية دستورية، وبوصفها السلطة العليا للدولة، فإنها تعني اختصاصها الحصري على الإقليم الوطني واستقلالها عن أي سلطة خارجية أخرى"(Ramona, Adela,2022, 297)

مما تقدم يمكن القول ان السيادة تعد السمة الأساسية للدولة، وهي السلطة العليا والمطلقة التي لا تخضع لأي سلطة أخرى داخلية أو خارجية (Tănăsescu, Muraru, 2025, p.257) ولها بعدان يتمثلان في البعد الداخلي (السيادة العليا) الذي يعني قدرة الدولة على فرض النظام والقانون على جميع الأفراد والمؤسسات داخل إقليمها، واحتكارها الشرعي لاستخدام القوة، والبعد الخارجي (الاستقلال)الذي يعني حق الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية دون إكراه. (weber, 1946. P78)، على الرغم من رسوخ المفهوم، يشير الأدب الأكاديمي إلى أن السيادة في العصر الحديث تتعرض لـ "تآكل" نتيجة للعولمة وظهور مؤسسات الحكم فوق الوطنية (Held,١٩٩٥,p. 232) مما يجعلها مفهومًا أقل إطلاقًا مما كان عليه تاريخيًا.

المطلب الثاني: طبيعة الصراعات الإقليمية وعلاقتها بتهديد الحدود والسيادة

اولا: مفهوم الصراع الإقليمي (الأنماط، الأسباب، الأطراف الفاعلة)

يُعرف الصراع الإقليمي (Regional Conflict) بأنه تفاعلات عنيفة أو تنافسية بين دولتين أو أكثر داخل إقليم جغرافي محدد. ذلك الصراع في الغالب يكون مدوّلًا عبر تدخل قوى إقليمية لدعم أطراف داخلية متنازعة. وان الأسباب الرئيسة للصراعات الإقليمية معقدة، وتشمل: التنافس الجيوسياسي، والصراع على الموارد، وتسييس الهويات العرقية والطائفية (Kürşad TURAN, 2018, p.87). فالأطراف الفاعلة تشمل الدول والوكلاء من غير الدول الذين أصبحوا أدوات تنفيذ رئيسة للتنافس الإقليمي (Konrad-Adenauer-Stiftung, 2016. P.3).

ويُعرَّف الصراع الإقليمي بأنه نزاع يُخاض داخل منطقة جغرافية محددة يشارك فيه عدد من الدول أو الجهات التي تتقاسم حدوداً تاريخية أو جغرافية وثقافية أو استراتيجية، مما يجعله يتميز عن النزاعات العالمية أو العابرة للقارات. ويرتكز المفهوم على فكرة أن العوامل الجغرافية والتاريخية والإقليمية تمارس دوراً محورياً في توجيه السياسات والاستراتيجيات بين الأطراف وتحديد طبيعة الصراع. وقد تناول عدد من الباحثين هذا المفهوم من زوايا نظر مختلفة، موضحين أن أصول الصراع الإقليمي تنبع في الغالب من الاختلافات الحادة في المصالح والأولويات الاستراتيجية للدول المطلة على المنطقة ذاتها، كما أن النزاعات الإقليمية تكون غالباً ناتجة عن تراكمات تاريخية وصراعات على الهوية وحقوق السيادة (Waltz, 1979, p.103). ويرى البعض أن الصراع الإقليمي يتسم بالحالة الديناميكية لطبيعة العلاقات الدولية في تلك المنطقة، اذ يُعيد تشكيل التحالفات والمنافسات مع مرور الوقت. وفي هذا السياق، يشير جون ميرشايمر (Mearsheimer, 2001, p.32) إلى أن التنافس الإقليمي يكون بشكل رئيس بسبب

سلوك الدول وسعيها لتعزيز قدراتها النسبية وفرض هيمنة معينة داخل النظام الدولي، مما ينتج عنه صراعات تتراوح بين النزاعات المحدودة إلى النزاعات الشاملة. ويتجسد ذلك التنافس في سلوكيات واستراتيجيات تسعى إلى تعزيز توازن القوى داخل الإقليم، اذ يكون لكل دولة أو جهة غاية محددة في تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية.

من ناحية أخرى، يُشير بعض الباحثين أن الصراع الإقليمي لا يقتصر فقط على التنافس العسكري، بل يمتد ليشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية. فالتحولات الاقتصادية وتغير موازين القوى على مستوى العالم، مثل العولمة وتنامي الاقتصادات الإقليمية، تمارس دوراً في تحويل النزاع من كونه مجرد صدام تقليدي إلى صراع متعدد الأبعاد يستند إلى المنافسة على الموارد الطبيعية والتجارة والنفوذ السياسي (Pevehouse, Goldstein, 2001, p.36). لذلك يتضح أن مفهوم الصراع الإقليمي يعكس تداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في علاقة الدول داخل إطار جغرافي محدد.

كما يُلاحظ أن الطبيعة الخاصة للصراعات الإقليمية تتميز بوجود عناصر مشتركة ليس لها مثيل في الصراعات العابرة للقارات، إذ أن التفاعل بين الدول المتجاورة يتضمن دائمًا قضايا حدود وسيادة وتراث تاريخي مشترك. فعملية تحديد مفهوم الصراع الإقليمي لا يمكن اقتصارها على النزاعات العسكرية فقط، بل إن التنافس على السلطة والهيمنة والتحالفات يُشكل عاملاً أساسياً في توصيف هذا النوع من الصراعات. وفي هذا السياق، يُشير ستيفن والدو (Hurrell & Fawcett, L, 1995. P.8) إلى أن الفهم الدقيق للصراعات الإقليمية يتطلب النظر إلى السياق التاريخي والثقافي لكل منطقة، إذ إن التوترات المتأصلة في العلاقات بين الدول غالباً تكون مستمدة من ظروف تاريخية ذات جذور عميقة.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن الصراع الإقليمي مفهوم متعدد الأبعاد يرتكز على فكرة التنافس بين الدول أو الجهات لمجابهة توازن القوى داخل منطقة محددة، اذ تتفاعل مجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية مع متغيرات السياسة الدولية. ويُظهر مفهوم الصراع الإقليمي أن الحدود الجغرافية ليست مجرد خطوط على الخارطة، بل عوامل ذات طابع استراتيجي يؤثر في السيادة والنفوذ داخل الإقليم.

ثانيا: الصراعات الإقليمية كعامل لتقويض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية

يُعد مبدأ عدم التدخل (Non-Intervention Principle) في الشؤون الداخلية للدول في ظل النظام الدولي الراهن، من الركائز الأساسية للعلاقات بين الدول، إذ يرتكز على احترام السيادة الوطنية وعدم تجاوز الدول بعضها على البعض الاخر. الا إن الصراعات الإقليمية باتت تُشكّل تحديًا حقيقيًا لهذا المبدأ؛ إذ يستخدم الصراع كذريعة وسبيلاً لتقويضه وتبرير التدخلات السياسية والعسكرية في الشؤون الداخلية للدول المتأثرة.

يُشير التاريخ الى أن الدول أحيانًا تتجاوز مبدأ عدم التدخل بحجة تحقيق استقرار إقليمي أو مقاومة تهديدات خارجية، الامر الذي تم تفسيره من قبل بعض الباحثين على أنه انعكاس للتحولات الجيوسياسية التي صاحبت اندلاع الصراعات الإقليمية. فمع تطور النزاعات داخل مناطق جغرافية محددة، أصبح من الواضح أن العديد من الأطراف الإقليمية تسعى لاستغلال الحالات السياسية والاقتصادية المتقلبة في الدول الضعيفة أو المتأثرة بنزاعات حدودية، الامر الذي يؤدي إلى استخدام التدخلات المباشرة أو عن طريق وكلاء لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وبذلك يُصبح التدخل في الشؤون الداخلية ليس مجرد انتهاك لمبدأ سيادي بحت، بل يصبح سلاحاً يُستخدم ضمن معركة أكبر للهيمنة الإقليمية (Mearsheimer, 2001, p.33-36).

ومن جهة أخرى، تعزز التوترات الإقليمية من فكرة أن المصلحة الوطنية لا تتوقف عند حدود الدولة فحسب؛ بل تمتد إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والجوار الاستراتيجي. هذا المذهب يُبرره البعض على اعتبار أن عدم التدخل في حالة وجود تهديدات إقليمية قد يؤدي إلى تفشي النزاعات التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الأمن الجماعي. ولهذا فإن الدول تُستخدم التضامن الإقليمي والتحالفات كغطاء للتدخل في داخل دول تعاني من صراعات داخلية، مما يُضفي على التدخل طابع "الضرورة الأمنية" (Waltz, 1979, p.110-111). وبذلك، يُستغَل مبدأ عدم التدخل بشكل انتقائي لخدمة مصالح قوى معينة تتبنى مواقف جيوسياسية تسعى لإعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة.

كما أن الصراعات الإقليمية تؤدي إلى حدوث أزمة في النظام القانوني الدولي، لا سيما فيما يتعلق بتفسير مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. فتظهر حالات التدخل المدعومة من قبل مبادئ مثل "المسؤولية عن الحماية" (Responsibility to Protect)، التي يتم استخدامها غالباً في سياق الصراعات الإقليمية لتبرير تدخل قوى خارجية في أوضاع تُظهر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذه الحالات، يتداخل الاعتبار القانوني مع الاعتبارات السياسية، اذ يصبح التدخل أداة لتحقيق غايات سياسية تتجاوز حدود حماية الحقوق الأساسية المحلية (Pevehouse, Goldstein, 2001, p.287.).

وفي سياق آخر، تشهد مناطق الصراعات الإقليمية تنافسًا إقليميًا مكثفًا يقوم على إعادة رسم ملامح النفوذ والتحالفات، الامر الذي يؤدي إلى ضعف الفاعلية الاساسية للمبادئ القانونية الدولية. فتدخل الدول في الشؤون الداخلية لكياناتها الحاكمة يتم غالبًا باعتبارات استراتيجية، مثل وقف انتشار جماعات متشددة أو تأمين طرق التجارة الدولية الحيوية؛ وهذا يفضي إلى ما يُعرف بالـ "تدخل ذهني" أو "التدخل الخفي" الذي يصعب تتبعه بشكل قانوني دقيق، مما يفتح الباب أمام تلاعب وتفسير مرن للمبادئ الدولية

(Hurrell & Fawcett, L, 1995. P.9). لذلك فأن مبدأ عدم التدخل جوهر القانون الدولي. لكن الصراعات الإقليمية تسببت في تقويضه بشكل كبير عن طريق التدخل باسم مكافحة الإرهاب، اذ يتم تبرير التوغلات أو الضربات العسكرية داخل أراضي دولة أخرى بحجة ملاحقة الجماعات الإرهابية، مما يؤسس لمبدأ السيادة المشروطة (Conditional Sovereignty). وكذلك عن طريق دبلوماسية التجاوز (Bypass Diplomacy): التي تعني قيام القوى الإقليمية بالتفاوض المباشر مع الفاعلين من غير الدول، متجاوزة الحكومة المركزية الشرعية(Konrad-Adenauer-Stiftung, 2016, p.4).

مما تقدم يمكن القول، تُظهر الصراعات الإقليمية كيف يمكن للمصالح الجيوسياسية أن تتغلب على المبادئ القانونية التي تُعنى بسيادة الدول. وتُظهِر التوترات الإقليمية وتحولات التحالفات والإيديولوجيات السياسية أن مبدأ عدم التدخل أصبح عرضة للتآكل أمام كيانات تسعى لفرض نمط من التدخل يُبرره الحفاظ على الاستقرار الإقليمي أو حماية مصالحها الاستراتيجية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية تطبيق هذا المبدأ في ظل التحديات الراهنة، حتى لا يتحول إلى مجرد مبدأ شكلي يُستغل لخدمة أغراض القوى الإقليمية دون مراعاة للحقوق الأساسية للدول وشعوبها.

ثالثا: دور التوترات الإقليمية في إعادة ترسيم الحدود وتحدي الاعتراف الدولي

تُعد إعادة ترسيم الحدود في المناطق التي تشهد توترات إقليمية من أبرز القضايا التي توضع أمام النظام الدولي في العصر الحديث، إذ أن التحولات السياسية والاقتصادية وتغير موازين القوى تؤدي إلى إعادة النظر في الخطوط الحدودية التي كانت يوماً ما نتاج اتفاقيات تاريخية أو ظروف ما بعد النضال الوطني. فالتوترات الإقليمية اليوم ليست مجرد نزاعات عسكرية تقليدية، بل تعد نقاط التقاء لعوامل استراتيجية وثقافية واقتصادية تؤثر على مفهوم السيادة وتحد من الاعتراف الدولي بحدود الدول.

يرى بعض الباحثين أن التنافس على الموارد الطبيعية والطرق التجارية الحيوية في مناطق النزاعات في يسهم في زيادة الضغط على إعادة ترسيم الحدود بما يتناسب مع مصالح القوى الإقليمية. ففي كثير من الأحيان، يُستخدم الصراع كوسيلة لإعادة توزيع النفوذ الإقليمي، إذ تعمل القوى على استغلال الفجوات القانونية والاقتصادية لتعزيز مواقعها الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تحدي القرارات والمبادئ التي اعتُمدت سابقاً لتحديد الحدود، ولكي نأخذ المثال الأكثر وضوحا على واقعيته، فقد وقع الاتحاد السوفييتي معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية في أغسطس/آب ١٩٣٩ التي يطلق عليها معاهدة (مولوتوف–ريبنتروب) كمحاوله لإرضاء طموحات هتلر الإقليمية في أوروبا الشرقية وتحويل القوات الالمانية (الفيرماخت) نحو فرنسا المملكة المتحدة. فعندما تواجه القوى العظمى تهديدا خطيرا، فإنها باختصار لا تولي اهتماما كبيرا للأيديولوجية في بحثها عن شركاء للتحالف. (Mearsheimer, 2001, p.47–48). هذا التنافس لا يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل يمتد إلى استخدام آليات دبلوماسية واقتصادية تُستند إليها دعوات لإعادة النظر في الحدود لتتماشى مع التغيرات في موازين القوى.

تتسبب التوترات والصراعات الإقليمية في خلق ضغط كبير على مبدأ سلامة الأراضي، عن طريق ظهور الكيانات شبه الدول (Quasi–States)، اذ تسيطر جماعات أو مكونات عرقية على مناطق شاسعة وتُنشئ سلطات أمر واقع لا تعترف بها الأمم المتحدة، لكنها تسيطر على الحدود المحلية وتتصرف كدول مستقلة (Delsarto, 2018, p.14). وعن طريق أيضا التهديد بتغيير الحدود حينما يؤدي تفاقم الصراعات إلى صعود حركات انفصالية تطالب بتغيير الحدود القائمة رغم تمسك المجتمع الدولي بـ حرمة الحدود الموروثة (Krasner, 1999, p.28)، لذلك فإن استمرار الفشل في حل الصراعات يضع هذا المبدأ تحت التهديد المستقبلي.

كما أن التحولات الاجتماعية والمطالبات الشعبية بالحقوق التاريخية والاقليمية تسهم أيضًا في دفع دول ومناطق إلى السعي وراء إعادة ترسيم حدودها. ففي بعض الحالات، تُستغل الانقسامات الإثنية أو الدينية داخل الدول لتبرير مطالب بالتباعد عن الدولة المركزية، مما يُضعف من الاعتراف الدولي بالحدود القائمة. ويظهر هنا دور الفاعلين الإقليميين الذين يحاولون تحقيق مكاسب داخلية عبر دعم تلك الحركات أو الحكومات الطاعنة، مما يضعف بدوره مبدأ الثبات والاعتراف الدولي بالحدود المتفق عليها تاريخياً(Pevehouse, Goldstein, 2001, p.179-180)..

من ناحية أخرى، فإن إعادة ترسيم الحدود تأتي في سياق جهد قانوني وسياسي، اذ تُستغل المبادئ القانونية الدولية مثل مبدأ سيادة الدولة وعدم استخدام القوة لفرض التغيير في الحدود، فيتم تحريف تلك المبادئ لتصبح أداةً في يد القوى الإقليمية لتبرير إجراءاتها. كما يظهر أن التحديات أمام الاعتراف الدولي بالحدود التي يعيد تحديدها الفاعلون الإقليميون ترتكز في كيفية توافق عملية التغيير مع المعايير القانونية المعترف بها عالمياً، والتي تخضع لضغوط سياسية جلية من قبل القوى الكبرى التي تسعى للحفاظ على توازن القوى الإقليمي (Waltz, 1979, P.111). كما أن ديناميكيات التجانس الثقافي والتاريخي تمارس دوراً هاماً في هذه المعادلة؛ فالمناطق التي تمتلك تاريخاً مشتركاً أو خلافات ذات جذور عميقة تصبح غالباً مسرحًا للمطالب بترسيم حدود جديدة تتماشى مع الهوية الوطنية للشعوب. وفي هذا السياق، يمكن القول بأن إعادة ترسيم الحدود ليست ناتجة فقط عن نزاعات جيوسياسية وإنما تعد انعكاس للتغيرات في المشهد الثقافي والاجتماعي، مما يجعل الاعتراف الدولي بهذه الحدود عملية شائكة تتطلب توافقاً دولياً متعدد الأطراف (Hurrell & Fawcett, L, 1995. P.9).

وعليه، فإن الصراعات الإقليمية، عبر التوترات المتراكمة وديناميكيات النفوذ والتحالفات المتجددة، تفرض تحديات على أمن واستقرار النظام الدولي عن طريق إعادة ترسيم

حدود الدول وتغيير معاني السيادة والاعتراف الدولي. إن تلك العملية، التي تتداخل فيها العوامل القانونية والدبلوماسية والصراعات الأيديولوجية، تفرض إعادة تقييم الممارسات والنظم الدولية القائمة لضمان تحقيق توازن بين الحفاظ على سيادة الدول وبين احترام رغبات الشعوب في تحديد هوياتها وحدودها التاريخية.

المبحث الثاني: آليات استهداف الحدود والسيادة في سياق الصراعات الإقليمية المعاصرة

تشهد حدود الدول توترات متزايدة نتيجة تداخل الصراعات الإقليمية وتحولاتها، الامر الذي يدفع بنا الى دراسة آليات استهداف الحدود والسيادة وتأثيرها في الاستقرار الجيوسياسي. لذلك سنتناول التأثيرات الأمنية والسياسية والإجرائية في مواجهة التحديات المعاصرة والتداعيات المترتبة على تراكم المواقف الاستراتيجية، لنوضح بعدها الاستراتيجيات المستخدمة.

المطلب الأول: تحديات الحدود المادية والأمنية في استمرار النزاعات

أولا: ظاهرة تآكل الحدود نتيجة التدخل العسكري المباشر والاحتلال المؤقت

أصبح التدخل العسكري المباشر والاحتلال المؤقت في العقود الأخيرة من الأدوات الاستراتيجية ذات تأثير كبير على توجهات الدول والمجتمعات في معادلة السيطرة على الحدود السيادية. ومن بين أبرز الظواهر التي تعكس هذا الواقع، ظاهرة "تاكل الحدود"، أي التآكل التدريجي للخطوط الحدودية نتيجة للتدخلات العسكرية المتكررة، سواءً كانت مباشرة أو ضمن سياق احتلال مؤقت فضلًا عن تأثيرها المباشر في الهوية الوطنية والسيادة.

يتجسد ذلك التآكل في عدة مستويات؛ فمنها البعد المادي والجغرافي الذي يتغير مع كل تدخل. فعندما تقوم دولة أو جهة خارجية بالتدخل العسكري المباشر في منطقة حدودية، فإن ذلك لا يقتصر على تغيير الإحداثيات الجغرافية فحسب، بل يمتد لتفكيك البنى

التحتية والتجهيزات الدفاعية المعهودة على طول الحدود. وينجم عن عنه ضعف النظرة المستقرة للدولة على حدودها، ما يسمح لأطراف خارجية باستغلال الثغرات الأمنية لتقديم مطالبها أو حتى فرض سيطرتها على جزء من حدودها بشكل مؤقت. كما أن الاحتلال المؤقت يؤدي إلى سمات من عدم الاستقرار الدائم؛ إذ تُستخدم التقنيات العسكرية الحديثة لفرض سيطرة على مناطق معينة لفترة محددة، ما يتسبب في تشويه خريطة السيادة الوطنية (Kaplan, 2012, p. 92). فضلا عن ذلك، يؤدي التدخل العسكري المباشر إلى خلق انقسامات داخل النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة المستهدفة، لأن عمليات الاحتلال والتدخل عادةً يتم استخدامها كوسيلة لإعادة رسم معادلات السلطة داخل الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال، قد يقوم الطرف المحتل بدعم قوات محلية من أجل الحفاظ على نظام يحمي مصالحه الاستراتيجية، مما يضع الدولة أمام تحديات داخلية ضخمة تتعلق بإدارة الهوية الوطنية وتعزيز وحدة السيادة. هذه الظاهرة لا تتوقف عند حدود الجغرافيا السياسة فقط، بل تمتد لتشمل تأثيرات اقتصادية واجتماعية؛ اذ يتعرض السكان المحليون للاضطراب والتشرد، مما يزيد من حدة النزاعات الداخلية ويضعف موقف الدولة في مواجهة السياسات الخارجية المعادية.

من الناحية الأمنية، يُشكل التدخل العسكري المباشر تحديًا خاصاً يعد بمثابة ذريعة للدول أو الجهات المتنازعة للانسحاب عن الالتزامات الدولية المتعلقة بسيادة الحدود، فإن الدخول غير المشروع وتركيز القوات في مناطق حدودية حساسّة يؤدي إلى خلق فجوات أمنية يمكن أن تستغلها جماعات مسلحة أو جهات إرهابية لتعميق الفوضى (Buzan & Wæver, 2003, p. 215). كما أن الاحتلال المؤقت يُستخدم أحياناً كوسيلة لتجريف الموارد الاستراتيجية من المناطق الحدودية، مما ينتج عنه تغير في خريطة النفوذ في المنطقة بشكل يغيّر موازين القوة الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، تُعَدّ عمليات التدخل العسكري المباشر وسيلة لإعادة رسم الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية التي تحدد الوضع النهائي للحدود، إذ تعتمد الدول المنتهكة على مراجعة معاهدات الحدود القائمة أو إعادة التفاوض عليها تحت وطأة الضغوط العسكرية والسياسية. هذا التراجع عن المبادئ التقنينة في قانون السيادة الحدودية يُمثل انتهاكًا صارخًا لمبادئ العدالة الدولية، إذ يُخضع الحدود لعمليات تعديل متكررة وغير شرعية تؤدي إلى خلق حالة من اللايقين في العلاقات الدولية (Kaplan, 2012, p. 112).

ولا يهدف التدخل بالضرورة إلى ضم الأراضي بشكل دائم، بل إلى إفراغ الحدود من محتواها السيادي عن طريق إنشاء مناطق عازلة تتوغل فيها القوات الأجنبية داخل أراضي الدولة المجاورة بحجة حماية أمنها القومي أو ملاحقة التهديدات (Delsarto, 2018, p. 12). هذا الإجراء يخلق سيولة حدودية (Border Fluidity) ويُعطّل دور الدولة المتضررة في ممارسة سيطرتها. وكذلك الاحتلال المؤقت للمعابر والنقاط الحيوية للسيطرة على المعابر الحدودية أو الموانئ أو حقول الطاقة من قِبل قوة إقليمية أو وكيل لها. وهذا يُعد انتهاكًا صارخًا لمبدأ السيادة الإقليمية، ويُحوّل الحدود من خط فاصل إلى منطقة نفوذ وسيطرة عسكرية (Krasner, 1999, p. 75)، فضلا عن التوغلات المتكررة والضربات الجوية ة دون موافقة الحكومة المركزية، مما يطعن في السيادة الجوية للدولة (Martin, 2016, p. 61).

أن البقاء يعد الهدف الأساسي للقوى العظمى. وتحديدًا، تسعى الدول إلى الحفاظ على سلامة أراضيها واستقلالية نظامها السياسي الداخلي. ويهيمن البقاء على دوافع أخرى، لأنه بمجرد غزو دولة ما، من غير المرجح أن تكون في وضع يسمح لها بالسعي إلى أهداف أخرى. وقد عبّر الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين عن هذه النقطة ببراعة خلال فترة من الخوف من الحرب عام ١٩٢٧: "يمكننا، بل يجب علينا، بناء الاشتراكية في

[الاتحاد السوفيتي]. ولكن لتحقيق ذلك، علينا أولًا وقبل كل شيء البقاء". يمكن للدول، بل وتسعى بالفعل، إلى تحقيق أهداف أخرى، بالطبع، لكن الأمن هو هدفها الأهم. (Mearsheimer, 2001, P.31).

مما تقدم يمكن القول، إن ظاهرة تآكل الحدود نتيجة التدخل العسكري المباشر والاحتلال المؤقت تُشكل تحدياً معقداً يجمع بين الأبعاد الجغرافية والسياسية والاقتصادية، مما يدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيات تأمين الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية في ظل مشهد جيوسياسي متغير باستمرار.

ثانيا: دور القوى العابرة للحدود في إضعاف السيطرة الحدودية.

تمارس الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود دورًا حاسمًا في إضعاف السيطرة الحدودية، لا سيما في ظل الانتشار المتزايد لعمليات التسلل والهجمات التخريبية في المناطق الحدودية. وتُعزى الظاهرة إلى عدة عوامل تُمكن تلك الجهات من التغلب على العقبات الأمنية التي تواجهها الدول على حدودها.

يشهد العصر الراهن صعودًا لظاهرة الجماعات المسلحة العابرة للحدود التي تُعد التحدي الأبرز للحدود، إذ لا تعترف تلك الجماعات بحدود وستفاليا (Vallet, 2014, p. 695) ويمكن توضح ذلك عن طريق الاتي:

١- يتمتع مُستثمرو العنف – سواء كانوا جماعات مسلحة مرتبطة بصراعات داخلية أو تنظيمات إرهابية لها توجهات أيديولوجية – بقدرات لوجستية وتنظيمية متطورة تُمكنهم من تجاوز الحواجز الأمنية، فتعمل ضمن شبكات نسيجية مترابطة عبر الحدود يتيح لها التنقل بحرية بين الدول دون الكشف السريع أو التنسيق بين الأجهزة الأمنية الوطنية. كما تستغل ثغرات التعاون الدولي وضعف تبادل المعلومات بين الدول المجاورة، الأمر الذي يسهم في تقويض جهود الدول المبذولة لتعزيز سيادة حدودها (Hoffman, 2006, p. 118).

٢- تستخدم تلك الجماعات أساليب حرب غير تقليدية تستهدف تفكيك النظم الأمنية على الحدود، فبدلاً من الاشتباكات العسكرية التقليدية، تعتمد التكتلات الإرهابية على تكتيكات الكمائن والاغتيالات والعمليات التخريبية، مستهدفةً نقاط الضعف في البنية التحتية للحدود، مثل نقاط التفتيش والمراكز اللوجستية. هذه الأساليب، تُحدث ضعفًا تدريجيًا في الثقة والاعتماد على الهياكل الأمنية التقليدية، مما يجعل من الصعب على السلطات استعادة السيطرة بشكل كامل (Cronin, 2002, p. 65).

٣-تعمل الجماعات الإرهابية على استغلال الأوضاع السياسية والاجتماعية الهشة في المناطق الحدودية لتعزيز نفوذها. ففي العديد من الحالات، تستهدف تلك الجهات السكان المحليين الذين يشعرون بالتهميش أو الإهمال من قِبل السلطات المركزية، مما يؤدي إلى خلق جو من السخط والاستقطاب يسهل تحويله إلى دعم لعمليات التسلل والعنف، ويمكن أن يتحول ذلك بسرعة إلى قاعدة لتوسيع النفوذ في المناطق الحدودية، الامر الذي يستدعي تدخل السلطات الأمنية في ظروف تجعلها غالبًا في موقع الرد بعد وقوع الحوادث، مما يقلل من قدرتها على السيطرة المسبقة (Sandler, Enders, & Shapiro, 2002, p. 142).

٤-تستخدم الجماعات المسلحة تقنيات الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا الرقمية لتنسيق عملياتها عبر الحدود، اذ ساعدت شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي تلك التنظيمات في تنظيم حملات تجنيد أعضاء جدد، وتبادل المعلومات حول نقاط الضعف في الأجهزة الأمنية والتخطيط الجماعي للهجمات. هذا الاستخدام للتكنولوجيا يجعل مراقبة الحدود أمراً أكثر تعقيداً، إذ تتطلب عمليات التنسيق عبر الزمن الحقيقي والتشويش الإلكتروني بذخائر تقنية إضافية تتجاوز غالباً قدرات الدول ذات الموارد المحدودة (Byman, 2006, p. 97).

٥- تؤدي الطبيعة العابرة للحدود لتلك الجماعات إلى خلق أنماط تهريب متطورة تشمل الأسلحة والمعدات العسكرية والأفراد، مما يزيد من تحديات مكافحة الإرهاب. فحينما تسخر تلك الجماعات شبكات التهريب العالمية، فإنها تُمكن نفسها من الحصول على موارد متجددة باستمرار، تُغذي استمرار عملياتها الإرهابية على طول الحدود دون توقف. وهذا بدوره يسهم في إضعاف رقابة الدولة على حدودها، اذ تصبح الجهات الأمنية مضطرة للتعامل مع تدفقات متكررة من المواد والجهود البشرية التي تعزز من قدرة الجماعات على تنفيذ هجماتها (Byman, 2006, p. 97).

٦-تشكيل مناطق حكم ذاتي غير رسمي عن طريق استغلال الفراغ الأمني لإنشاء مناطق نفوذ وسيطرة داخل الدولة الهشة، وتفرض عليها قوانينها الخاصة وتحتكر استخدام القوة. هذا الأمر يهدد وحدة الدولة وسلامة أراضيها بشكل جذري (Delsarto, 2018, p. 14).

٧-التوظيف كوكلاء إقليميين من قِبل قوى إقليمية متنافسة لتنفيذ أجنداتها عبر الحدود، مما يجعل الصراع الداخلي صراعًا بالوكالة، ويُحَمّل الدولة المتضررة أعباء أمنية ودبلوماسية تفوق قدرتها (Konrad-Adenauer-Stiftung, 2016, p. 3).

مما تقدم يمكن القول، أن الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود تُشكل تحديًا جيوسياسيًا وأمنيًا متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب التكتيكية والتنظيمية والاجتماعية والتكنولوجية. وللتصدي لتلك الظاهرة، تحتاج الدول إلى تعزيز التعاون الأمني الدولي وتطوير استراتيجيات متكاملة تجمع بين الجانب العسكري والأمني والاستخباراتي، فضلًا عن دعم القدرات التقنية والتركيز على معالجة جذور المشكلة عبر السياسات الاجتماعية التي تُقلل من قابلية المجتمعات المحلية للاستقطاب.

ثالثا: التحصينات الحدودية الجديدة كاستجابة أمنية وتأثيرها في العلاقات الإقليمية

تعد التحصينات الحدودية الجديدة استجابة أمنية حديثة في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة والتهديدات المتزايدة على نطاق الحدود الوطنية، سواء كانت تلك التهديدات ناتجة عن تدخلات عسكرية مباشرة أو نشاطات جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية. وقد دفعت التطورات الدول إلى تبني استراتيجيات مبتكرة تجمع بين الحلول المادية والتكنولوجية لتعزيز السيطرة على الحدود، وفي الوقت نفسه أثّرت تلك الإجراءات في معادلات العلاقات الإقليمية. ويمكن توضيح ذلك عن طريق الاتي:

١– تعمل التحصينات الحدودية الجديدة من الناحية الأمنية على سد الثغرات التي تستغلها المجموعات الإرهابية والجماعات المسلحة. إذ تشمل تلك التحصينات عناصر عديدة مثل بناء الحواجز المادية المُحسنة، وتثبيت أنظمة المراقبة بالفيديو والكشف عن الحركة وأجهزة الاستشعار الحرارية، واستخدام الطائرات بدون طيار لتأمين الرقابة الجوية على المناطق الحدودية الحساسة. وقد أكدت دراسة Kaplan 2012, p. (112) أن دمج التقنيات الذكية مع البنية التحتية التقليدية يسهم بشكل فعال في الكشف المبكر عن أي نشاط مشبوه، مما يتيح للحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحد من مخاطر التسلل والاختراق.

٢–تُعد التحصينات الحدودية الجديدة وسيلة لإعادة رسم ملامح العلاقات الإقليمية، إذ تؤثر بشكل مباشر على ديناميات الثقة والتعاون بين الدول المجاورة. ففي حين تصف بعض الدول تلك الإجراءات ضرورية لتعزيز سيادتها ومنع التدخلات الخارجية، قد تنظر اليها الدول المجاورة على أنها عمل انفرادي يُعيد تشكيل موازين القوة الإقليمية. وفي هذا السياق، يشير (Buzan & Wæver 2003, p. 215) إلى أن تعزيز الدفاعات الحدودية لا يخلو من الآثار الجانبية الدبلوماسية، اذ يمكن أن يؤدي إلى زيادة الشكوك وتعزيز المنافسة العسكرية، مما يفاقم من التوتر بين الدول، لا سيما في المناطق التي تتميز بالترابط التاريخي والثقافي بين الشعوب.

٣-تؤثر التحصينات الجديدة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية، اذ أن الإجراءات الأمنية المُشددة قد تُعيق حركة التجارة والتبادل البشري بين الدول المتجاورة. في كثير من الحالات، تعتمد المجتمعات الحدودية على النشاط الاقتصادي المشترك عبر الحدود، وفي غياب تسهيلات النقل والتواصل، قد تُعاني من انعزال اقتصادي يؤدي إلى إضعاف التنمية المحلية. هذا الحد من التدفق التجاري قد يُثري بدوره الأجواء السياسية المتوترة ويُثبت صورة المواجهة بين الدول بدلاً من التعاون الإقليمي البناء. (Vallet, 2014, p. 696).

٤-تتطلب إدارة التحصينات الحدودية الجديدة تغييراً في السياسات الإقليمية لتكوين إطار من الثقة والتعاون الأمني المشترك. فقد أصبحت التحديات الأمنية المشتركة عبر الحدود سبباً في تعزيز آليات التعاون، مثل تبادل المعلومات الاستخبارية وتنظيم التدريبات المشتركة بين القوات الأمنية للدول المجاورة. إلا أنه في الوقت نفسه، قد تؤدي تلك الإجراءات إلى تشجيع الدول على تبني سياسات دفاعية انفرادية تُضعف من فرص التفاوض والحوار في حل النزاعات الحدودية (Abegunde, 2021, p. 21).

مما تقدم يمكن القول انه، يتضح أن التحصينات الحدودية الجديدة تسعى إلى تحقيق توازن بين تعزيز الأمن الوطني والمحافظة على استقرار العلاقات الإقليمية. فهي تُعدّ رد فعل حتمي على محاولات استغلال الثغرات الأمنية من قبل العناصر الخارجية، وفي الوقت ذاته تشكل تحدياً دبلوماسياً يتطلب من الدول المجاورة والمجتمع الدولي وضع آليات تنسيق مشتركة لضمان ألا تتحول الإجراءات الدفاعية إلى بذور للصراع الإقليمي. وإن إيجاد ذلك التوازن يحتاج إلى تبني سياسات شاملة ترتكز على الحوار والتعاون الأمني والتنموي، الامر الذي يسهم في تحويل التحديات الحدودية إلى فرص لتحقيق استقرار أكبر في المنطقة.

المطلب الثاني: مظاهر تآكل السيادة في ظل الأزمات والصراعات الإقليمية

ان انتقال تأثير الصراعات من الحدود المادية إلى السيادة الداخلية والخارجية للدولة، بعمل على فقدان قدرة الدولة على استقلاليتها وقدرتها على الحكم.

اولا: أثر التدخلات الخارجية على استقلالية القرار الوطني

يُعد تأثير التدخلات الخارجية على استقلالية القرار الوطني أحد أبرز مظاهر تآكل السيادة في ظل الأزمات الإقليمية، إذ تؤدي تلك التدخلات إلى تشويه القدرة على اتخاذ قرارات داخلية نابعة من الإرادة الوطنية الحرة، مما يفضي أحيانًا إلى خضوع السياسات الوطنية لمصالح خارجية. وتتمثل تلك الظاهرة في عدة أبعاد، منها السياسية والاقتصادية والأمنية، تتداخل فيها عوامل خارجية تسعى لاستغلال نقاط الضعف الداخلية في الدول لتحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز الحدود الوطنية.

من الناحية السياسية، تسهم التدخلات الخارجية في تغيير معادلات السلطة داخل الدول، إذ يتم توجيه الانتباه إلى التقسيمات الداخلية وتفكيك الوحدة الوطنية عبر دعم فصائل سياسية أو حركات معارضة تتماشى مع مصالح الدول المتدخلة. فقد استخدمت بعض القوى الدولية أدوات مثل التمويل والدعم اللوجستي والإعلام لتحريك المشهد السياسي الوطني بما يفضي إلى تقويض الثقة في الهيئات الحكومية المشروعة، ومن ثم يصبح القرار الوطني عرضة للتأثير الخارجي وتنعكس تلك السياسات في إضعاف موقف الدولة على الساحة الدولية، اذ تعد القرارات المتخذة نتيجة لضغوط خارجية أقل مصداقية واستقلالية.

ومن جانبٍ آخر، يؤثر التدخل الخارجي على استقلالية القرار الوطني عن طريق فرض أجندات اقتصادية وسياسية محددة تتنافى مع تطلعات الشعوب. (Krasner, 1999, p. 30) ففي حالات عديدة، يتم تقديم برامج اقتصادية ومساعدات مالية تترافق مع شروط سياسية دقيقة تفرض تبعية الدولة المتلقية لهذه المساعدات. هذا النمط في التدخل يضع الدولة أمام خيارين، إما قبول الشروط المفروضة والتنازل عن جزء من

سيادتها، أو مواجهة أزمة اقتصادية قد تقودها إلى الانهيار التدريجي لأسس القرار الوطني المستقل (Kaplan, 2012, p. 95). وهكذا، يُصبح الاقتصاد والأمن الداخلي أدوات لتحقيق أهداف سياسية خارجية بدلاً من كونهما عناصر تعزيز لاستقلال الدولة. فضلاً عن ذلك، تُستخدم وسائط الإعلام والدبلوماسية العامة كآليات للتدخل في العملية السياسية الداخلية. فتقوم القوى الخارجية بإطلاق حملات إعلامية مُنسقة تُروج لروايات تناسب أجندتها، مما يؤدي إلى خلق بيئة من الانقسام والارتباك بين المواطنين وصانعي القرار على حد سواء. وتنعكس تلك الحملات في تعزيز الانقسامات الاجتماعية والعرقية والسياسية، الأمر الذي يجعل من الصعب على الدولة تبني قرارات سياسية موحدة تعبر عن إرادة الشعب الكاملة. فالمشهد الإعلامي المتحكم به من الخارج يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي الوطني، مما يضعف قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الداخلية وتحقيق مصالحها الوطنية (Huntington, 1996, p. 56). كما أن التدخلات الخارجية قد تأتي في صورة مبادرات عسكرية مباشرة أو دعم جماعات معارضة تسعى لزعزعة استقرار النظام القائم. وتُستغل تلك العمليات لإحداث خلل في نظم الحماية الأمنية والسياسية، الأمر الذي يعيد تشكيل معادلات القوة داخل الدولة. ويبرز هنا مفهوم "الاحتلال المؤقت" أو "السيطرة الناعمة" التي تعتمد على استخدام الوسائل العسكرية والإعلامية والاقتصادية معاً لتحقيق غايات خارجية، مما يفرض ضغوطاً متزايدة على صانعي القرار الوطني، الذين يجدون أنفسهم مضطرين للتسوية مع مطالب خارجية للحفاظ على استقرار الدولة (Byman, 2006, p. 104). فضلا عن ذلك، تُمارس قوى إقليمية ودولية ضغوطًا مباشرة على قرارات تشكيل الحكومات، أو تعيين القيادات الأمنية، أو إصدار التشريعات، مما يُحوّل السيادة الداخلية إلى وصاية غير رسمية. هذه الممارسة تشير إلى تحوّل في السلطة من السيادة

المطلقة إلى السيادة المشتركة أو الموزعة (Shared Sovereignty) بشكل غير عادل (Tănăsescu, 2025, p. 260 & Muraru).

مما تقدم يمكن القول، إن التدخلات الخارجية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على استقلالية القرار الوطني عن طريق استهداف البنى السياسية والاقتصادية والإعلامية في الدولة. إن تلك التدخلات تخلق حالة من عدم الثقة والتنافر الداخلي، وتضع الدولة أمام تحدي إعادة تأكيد سيادتها والوقوف صفاً واحداً لتنفيذ إرادتها الوطنية دون ضغوط خارجية.

ثانيا: تحدي السيادة الاقتصادية للدولة

تشكل السيادة الاقتصادية حجر الزاوية لاستقلالية الدولة وقدرتها على تحقيق تنميتها الداخلية، إلا أن العقوبات الاقتصادية والضغوط الإقليمية أصبحت من أهم الأدوات التي تستخدمها القوى الخارجية والإقليمية للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول، مما يؤدي إلى تآكل السيادة وعرقلة صياغة القرار الاقتصادي بشكل مستقل يخدم المصالح الوطنية.

تُستخدم العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على الدول التي تُعارض سياسات أو توجهات القوى الفاعلة في النظام الدولي. فالعقوبات، سواء كانت مفروضة من قِبل دول فردية أو عن طريق هيئات دولية، تهدف إلى تقليص الموارد المالية للدولة المستهدفة عن طريق حظر الصادرات أو تقليل الاستثمارات الأجنبية، مما يضع ضغوطاً كبيرة على ميزانيتها العامة واقتصادها. وتنعكس تلك الإجراءات في شعور الدولة المُستهدفة بفقدان السيطرة على مصادر دخلها الاقتصادية واستنزاف قدراتها على تمويل مشروعات التنمية الوطنية. ووفقًا لدراسة(Kaplan, 2012, p.102) فإن العقوبات الاقتصادية يتم استخدامها كأداة للضغط السياسي، إذ تسعى القوى المانحة للعقوبات إلى تغيير مواقف الدول المتأثرة بما يتماشى مع أجندتها

الاستراتيجية، الامر الذي يضع الدولة أمام تحديات جسيمة في تحقيق توازن بين ضغوط المجتمع الدولي ومتطلبات الحفاظ على استقلالها الاقتصادي.

ولا تقتصر الضغوط الاقتصادية على العقوبات الرسمية فقط، بل تشمل أيضًا الضغوط الإقليمية التي تأتي في إطار آليات التكامل الاقتصادي والتحالفات الإقليمية. ففي مناطق معينة، تتعرض الدول لضغوط داخلية من الدول الأقوى في المنطقة لتبني سياسات اقتصادية تقارب توجهاتها، سواء عبر توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية أو سياسية اقتصادية ربطية تُفرض عليها شروطاً تتخلى فيها عن بعض مظاهر السيادة الاقتصادية. وتلك الضغوط تسهم في إعادة رسم معالم العلاقات الاقتصادية الإقليمية، اذ تستغل الفوارق الاقتصادية والسياسية بين الدول لتحقيق مصالح جيوسياسية، مما يؤدي إلى إضعاف استقلالية القرار الاقتصادي للدول الضعيفة. ولا شك ان تلك الإجراءات تؤثر على البيئة الاستثمارية والتجارية للدول، اذ يُحدث فرض العقوبات والضغوط تغيرات جذرية في سوق العملات والاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تذبذب اقتصادي واسع يمكن أن ينجم عنه ركود اقتصادي أو حتى أزمات مالية حادة. فضلا عن ذلك، تؤدي العقوبات إلى عزلة الدولة اقتصادياً، فتصبح علاقاتها مع الأسواق العالمية والإقليمية محدودة، مما يثبط من جهودها المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتشير الدراسات إلى أن مثل تلك الضغوط تسهم في تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل الدول، إذ تتراجع قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مما يعزز الشعور بعدم الاستقرار الداخلي ويدعم الاحتجاجات التي تستغلها القوى الخارجية لتبرير تدخلاتها السياسية (Buzan & Wæver, 2003, p. 227).

مما تقدم يمكن القول، يُظهر تآكل السيادة الاقتصادية أن الدول أصبحت أكثر عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية التي تُعالج الاقتصاد كأداة للنفوذ. ولذلك، يصبح من الضروري

أن تسعى الدول إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز قدرتها على مواجهة العقوبات والضغوط عبر بناء شراكات اقتصادية متوازنة وتنويع شبكة علاقاتها الدولية، فضلاً عن تطوير آليات داخلية تضمن توافق سياسات النمو الاقتصادي مع مصالحها الوطنية. ويستلزم ذلك أيضًا تعزيز الاستقلالية في المجالات المالية والاستثمارية والابتعاد عن الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية التي قد تشكل نقطة ضعف تُستغل في الأزمات الإقليمية.

ثالثا: السيادة في المجال السيبراني وتأثير صراعات المعلومات الإقليمية فيها

تعد السيادة في المجال السيبراني مفهومًا معقدًا يتجاوز مجرد حماية البنى التحتية الرقمية، إذ تشمل القدرة على تنظيم وتوجيه تدفقات المعلومات والسيطرة عليها، الامر الذي أصبح ساحة جديدة لصراعات المعلومات الإقليمية. إن ذلك الصراع لا يقتصر على الأبعاد التقنية فحسب، بل يمتد إلى مستويات سياسية واستراتيجية تؤثر على توازن القوى داخل النظام الدولي وفي العلاقات الإقليمية.

يُشكل الفضاء السيبراني بيئةً غير تقليدية لا تتأثر بالحدود الجغرافية الصلبة؛ إذ تنتقل البيانات والمعلومات بحرية بين الدول، مما يجعل فرض السيادة التقليدية تحديًا كبيرًا. فالهجمات الإلكترونية، سواء كانت ذات طابع تخريبي أو تجسسي، قد تَنفذ من أماكن تقع خارج السلطة الفعلية للدولة، مما يؤدي إلى إشكالية تحديد المسؤولية. وفي هذا السياق، يشير (Libicki, 2007, p.88) إلى أن الفوضى الرقمية تُمثل ساحة لمعركة غير تقليدية يتم فيها استخدام الأدوات الإلكترونية كوسيلة للضغط وإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية، مما يهدد بفقدان الدول لجزء من سيادتها على الفضاء المعلوماتي الداخلي.

ان صراعات المعلومات يؤثر على قدرة الدول في صياغة السرد الإعلامي والسياسي المناسب داخل حدودها وخارجها. ففي ظل التدخلات المتكررة من جهات خارجية

تسعى إلى استغلال نقاط الضعف في النظم المعلوماتية الوطنية، تصبح قدرة الدولة على التحكم في تدفق الأخبار داخل الساحة الرقمية محدودة. وتُستغل الهجمات الإلكترونية لإثارة الانقسام الداخلي وزرع حالة من الفوضى، مما يُضعف موقف الدولة في إدارة الشؤون الوطنية والصراع على الرأي العام. وبحسب (Rid, 2013, p.55) فإن النزاعات السيبرانية تتسم بعدم القدرة على تتبع الفاعلين بشكل دقيق، مما يجعل من الصعب على الدول الرد بفعالية والحفاظ على مصداقية سياساتها الوطنية.

يتجلى تحدي السيادة السيبرانية في الصراع على المحتوى الرقمي، إذ تُستخدم المنصات الاجتماعية والإعلام الرقمي كأدوات لنشر الأجندات السياسية وإعادة صياغة الخطاب العام بطرق تخدم مصالح أطراف خارجية. تُعد تلك العملية جزءاً من الحرب على المعلومات والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي وإضعاف الروابط الاجتماعية داخل الدولة. وفي ظل هذا السياق، يصبح من الضروري تطوير آليات تنظيمية وقانونية تضمن التوازن بين حرية التعبير وحماية النظام المعلوماتي الوطني. ويشير (Clarke & Knake, 2010,p.113) إلى أن التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية يستدعي إعادة النظر في الأطر التشريعية والسياسات الأمنية لضمان عدم استغلال الفضاء السيبراني كمنصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

مما تقدم يمكن القول، تتطلب مواجهة تحديات السيادة في المجال السيبراني تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، اذ تتشابك مصالح الدول في حماية فضائها الرقمي. فالنظم الدفاعية التقليدية لم تعد كافية لمواجهة الهجمات الإلكترونية العابرة للحدود، مما يحتم تعاون الدول في تبادل المعلومات وتعزيز القدرات المشتركة للتصدي للتحديات الرقمية. إن آليات التعاون تُسهم في بناء جبهة موحدة تدعم السيادة الوطنية وتعمل على استقرار البيئة السيبرانية في المنطقة.

الخاتمة

بعد تحليل الإطار المفاهيمي والتحديات الميدانية التي تواجه الحدود الوطنية وقضايا السيادة في ظل الصراعات الإقليمية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الحاسمة التي تؤكد الطبيعة المتحولة للسياسة الدولية في المناطق المضطربة. هذه الاستنتاجات تُمهد الطريق لتقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز كيان الدولة الوطنية ومكانتها الإقليمية والدولية وكالاتي:

أولا: الاستنتاجات

١. أدت الصراعات الإقليمية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى خلق فجوة عميقة بين الاعتراف الدولي بالسيادة (السيادة القانونية) والسيطرة الميدانية للدولة على حدودها وإقليمها (السيادة الفعلية)، مما يجعل العديد من الدول دولًا ذات سيادة منقوصة فعليًا.

٢. لم تعد الدول الفاعل الوحيد الذي يهدد الحدود، بل أصبح الفاعلون من غير الدول، لا سيما الجماعات الإرهابية المدعومة إقليميًا، هم الأداة الرئيسة لإضعاف الأمن الحدودي وإنشاء مناطق عازلة غير رسمية تعمل خارج نطاق القانون الوطني.

٣. لم يعد التهديد محصورًا في الغزو العسكري المباشر، بل توسع ليشمل آليات التقويض غير المباشر مثل فرض العقوبات الاقتصادية الإقليمية، والتدخل السيبراني، والحرب الإعلامية، مما يضعف السيادة الاقتصادية والسياسية للدولة بشكل متزايد.

٤. رغم وجود المنظمات الإقليمية فإن الاستقطاب الحاد والتنافس بين المحاور الإقليمية يُعيق فعاليتها في تسوية النزاعات الحدودية أو فرض مبادئ عدم التدخل على أعضائها، مما يترك الباب مفتوحًا للتدخلات الخارجية.

٥. أظهرت حالات "مسامية الحدود" أن أمن الدولة أصبح مرهونًا بشكل مباشر بقدرة جارتها على السيطرة على أراضيها. وإن فشل دولة واحدة في تأمين حدودها يُنشئ تهديدًا وجوديًا عابرًا للحدود لبقية دول الإقليم.

٦. إن تآكل السيادة ليس خارجيًا فقط؛ اذ يؤدي عجز الدولة المتضررة عن توفير السلع العامة الأساسية (كالأمن والعدالة والاقتصاد) نتيجة الصراع إلى فقدان "شرعية المخرجات"، مما يزيد من الهشاشة الداخلية ويُسهل التدخل الخارجي.

ثانيا: التوصيات

١. يجب على الدول المتضررة، ولا سيما المتجاورة منها، الانتقال من المنافسة إلى الشراكة الأمنية الميدانية، عبر إنشاء مراكز معلومات وتبادل استخباراتي مشتركة لمكافحة الجماعات العابرة للحدود والتهريب، بما يعزز "السيادة المشتركة" في مواجهة تهديد غير مشترك.

٢. يتوجب إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية لتعزيز آليات التحكيم والوساطة في النزاعات الداخلية والخارجية، مع إيجاد آليات عقابية واضحة ضد الدول التي تموّل أو تستخدم الفاعلين من غير الدول لتقويض سيادة جيرانها.

٣. يجب على الحكومات المتضررة العمل على بناء احتياطيات سيادية استراتيجية وتنويع شراكاتها الاقتصادية لتجنب التعرض للضغوط والعقوبات الإقليمية. ويشمل ذلك السعي لـ تدويل إدارة الموارد الحيوية في مناطق النزاع لضمان عائداتها للحكومة الشرعية.

٤. لمواجهة حروب المعلومات والتهديدات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية والقرار الوطني، يجب على الدول تخصيص موارد لـ بناء دروع دفاع سيبراني وطنية، وإبرام اتفاقيات إقليمية ودولية لمعاقبة أي طرف يُثبت تورطه في هجمات سيبرانية ضد البنى التحتية السيادية.

المصادر

1- Yixuan Chen, Border Sovereignty in International Law, Science of Law Journal (2024) Clausius Scientific Press, 2024.

2- Ramona Gabriela TĂTAR, Adela MOIŞI, THE CONCEPT OF SOVEREIGNTY, Journal of Public Administration, Finance and Law, issue 24/2022, Romania, p. 293

3- Waltz, K. N. Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company USA, (1979).

4- Mearsheimer, J. J. The Tragedy of Great Power Politics. W. W. Norton & Company New York and London, (2001).

5- Jon C.W. Pevehouse, Joshua S. Goldstein, International Relations. Twelfth Edition Global Edition, Pearson, United.

6- Fawcett, L & Hurrell, A. (Eds.), Regionalism in world politics: Regional organization and international order, Oxford University Press, UK, (1995).

7- Brownlie, I. , Principles of public international law (٦th ed.). Oxford University Press, UK,٢٠٠٣ .

8- Delsarte, D., Contentious Borders in the Middle East and North Africa: Context and Concepts .Air University – Air & Space Power Journal, Islamabad 2018.

9- Held, D . Democracy and the global order: From the modern state to cosmopolitan governance .Stanford University Press,

10- Cornelius Adebahr and others, Konrad-Adenauer-Stiftung . .(٢٠١٦) POWER BEYOND THE STATE: NON-STATE ACTORS IN THE BROADER SOUTHERN MEDITERRANEAN Non-State Actors in the Broader Southern Mediterranean) Research Report,

11- Krasner, S. D .Sovereignty: Organized hypocrisy, Princeton University Press, USA, 1999.

12- Muraru, I & .Tănăsescu, E.S., Some Aspects of National Sovereignty in the International Geopolitical Context, Interdisciplinary Journal of Research and Development, Albania.

13- Kürşad TURAN, Sources of Conflict in the Middle East: Borders or Stratified Identities. (The Journal of Defense Sciences) May 2017, Volume 16, Issue 1, Turkey, 2018.

14- Martin Loughlin, The Erosion of Sovereignty, Netherlands Journal of Legal Philosophy, Netherlands, 2016.

15- Vallet, E. The return of the border: A literature review on the recent shift in border studies Geopolitics, ٢٠١٤.

16- Weber, M., Politics as a vocation, (H. H. Gerth & C. W. Mills, Eds & .Trans.). In From Max Weber: Essays in sociology. Oxford University Press. UK, ١٩٤٦.

17- Kaplan, R. D.. The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate. Random House, 2012

18- Buzan, B., & Wæver, O. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press.

19- Hoffman, B. (2006). Inside Terrorism. Columbia University .

20- Cronin, A. K. , Inside Terrorism. Praeger Publishing, 2002.

21- Sandler, T., Enders, W., & Shapiro, J. M. (2002). The Terrorist and the State: The Dynamics of Terrorism in International Relations. Cambridge University Press, UK. 2002.

22- Byman, D. (2006). Understanding the Terrorist Threat. United States Institute of Peace Press, USA, 2006.

23- Huntington, S. P., The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, NEW YOURK,

24- Libicki, M., Conquest in Cyberspace: National Security and Information Warfare, Cambridge University Press, UK, (2007).

25- Rid, T. , Cyber War Will Not Take Place, Oxford University.

26- Clarke, R. A., & Knake, R. K. (2010). Cyber War: The Next Threat to National Security and What to Do About It, Harper Collins, Georgetown Security Studies Review, USA, 2010.

27- Abegunde, B.Regional Cooperation and State Sovereignty, Athens Journal of Law, 2021.

28- Werrell, C & .Femia, F., Climate Change, the Erosion of State Sovereignty, and World Order .The Center for Climate and Security. SPRING/SUMMER 2016 • VOLUME XXII, ISSUE II.